

المشاركة السياسية لذوى الإعاقة الحركية

دراسة ميدانية

حمدي أحمد سيد أبو مساعد

استاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعى- كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة اسيوط

المخلص:

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تصور عن وضعية المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا، وقد تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:-

ما مستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا ؟

واستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستطلاعي واستمارة استبيان طبقت على عينة (١٥٠ مبحوث). وانتهت الدراسة إلى أن قيمة مستوى المشاركة السياسية للمبحوثين ٠.٤٣ وهى تدل على أن مستوى المشاركة السياسية للمعوقين ما زال ضعيفاً في المجتمع المصري وأوصت بوضع خطة للدمج السياسي للمعوقين في الحياة العامة .

المدخل إلى الدراسة :

إن فكرة الوقوف على أوضاع ذوى الإعاقة الحركية ودمجهم في المجتمع قد نبعت من متابعتي لما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من خلال مشاركة افراد المجتمع المصرى فى الحياة السياسية حيث نالت المشاركة السياسية – ولا تزال – مكانة كبيرة ومتميزة فى إهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين فى العلوم الإجتماعية عامة وكل من علمى السياسة والإجتماع على وجه الخصوص.(١)

ومن هنا تتنامى في الوقت الراهن أهمية المشاركة السياسية لذوى الإعاقة الحركية بوصفها احدي دعائم المواطنة في المجتمعات المعاصرة حيث أنهم فئة من فئات المجتمع ولهم قضايا متعددة منها مسألة مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية والتي أصبحت على جانب كبير من الدراسات السوسولوجية .

فقد أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشكلة المعاقين اهتماما خاصا، فقد قررت في ديسمبر عام ٢٠٠١ إنشاء لجنة مختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومنكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين.(٢)

وأیضا توجهات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا (٣) و المجلس الأوربي لتطوير الخطة التنفيذية للمعاقين ٢٠٠٦.(٤)

وكذلك إطلاق العقد العربي للمعاقين ٢٠٠٢- ٢٠٠٠ والتي ركزت جميعها على:-

– المشاركة في الحياة السياسية والنشاط العام: إذ تؤكد الخطة على حق المعاقين في المشاركة في قضايا مجتمعاتهم والتأثير على أقدرها، والقيام بحقهم في الترشيح والاقتراع .

– التأكيد على الشراكة بين منظمات المجتمع الأهلي والمؤسسات الرسمية من أجل النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضة وغيرها.(٥)

Received on: 28/7/2012

Accepted for publication on: 2/7/2012

Referees: Prof. Mostafa Hamdi ,

Prof. Mohamed G. E. Rashed.

وتعد المشاركة السياسية شرطاً أساسياً من شروط تحقيق الديمقراطية فلا يمكن تصور وجود ديمقراطية حقيقية دون مشاركة حرة وفعالة من جانب المواطنين في العمليات المختلفة والحياة السياسية عامة في المجتمع ، كما أن تصنيف نوع الحكم أو النظام السياسي من حيث مدى ديمقراطيته يتوقف إلى حد كبير على درجة المشاركة السياسية المتاحة للمواطنين .^(٦)

حيث تؤكد دراسة حسني أحمد أن المشاركة السياسية من أيسر حقوق المواطن، وهي أساس يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمع، فمن حقه أن يختار حكمه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام، وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب^(٧) وهذا ما أوضحته دراسة احمد عبدا لعال الدر دير من خلال معرفة الأبعاد المتعددة للمشاركة السياسية ، وإعتناق فكر سياسي معين للشباب ، وبالمثل معرفة أهم ملامح الوعي السياسي لدى الشباب^(٨) وما ركزت عليه دراسة عبدا لله الحمدان على أن الاهتمام بالأنشطة المختلفة للمعوقين حركياً يساعدهم في التعامل الإيجابي مع المجتمع.^(٩)

هذا فضلا عن أن المشاركة في العملية السياسية لا تمنح ولا تورث، ولكن تمارس أثناء الحياة اليومية ، وتتوقف ممارستها على مدى توفر المقدرة الدافعية والفرص التي يتيحها المجتمع وتقاليد السياسية^(١٠)، وقد يكون للجماهير في حياتهم اليومية ومشكلاتهم العملية التي قد لا تنعكس في كثير من الأحيان على المشاركة السياسية ومن هنا تصبح السلبية متوقعة واللامبالاة من جانب الجماهير وليدة الظروف المحيطة وليست سمة من سمات الشخصية.^(١١)

ومن هنا يكثر الحديث خلال الفترة الحالية عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة السياسية، ويعود ذلك لعدة أسباب منها، قرب الانتخابات الرئاسية ورغبة الكثير من المدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية كأحد أهم وسائل الدمج الاجتماعي و مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية .

اهمية الدراسة :

يمكن توضيح أهمية تلك الدراسة في النقاط الآتية

١- تركز هذه الدراسة الراهنة على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في الحياة السياسية ، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات وفي إدارة الشؤون العامة، كما أنها تكشف عن التحديات الرئيسية التي لا تزال تمنع أو تحد من مشاركتهم في الحياة السياسية في بلدانهم مشاركة فعالة على قدم المساواة مع غيرهم .

٢- إن فئة المعوقين حركياً هي فئة من فئات المجتمع أصابها القدر بإعاقة قللت من قدرتهم على القيام بأدوارهم السياسية على الوجه الأكمل مثل الأشخاص العاديين. حيث اشارت احصاءات المفوضية العليا لحقوق الانسان أن ١٠% من سكان العالم يعانون من مختلف الاعاقات .^(١٢) وتمثل نسبة الاعاقة الحركية في مصر ١٤.٥ %^(١٣) وقد اشارت مديرية الشؤون الاجتماعية ياسيوط انه يوجد تقريبا ١٥ ألف معوق بالمحافظة .^(١٤)

٣- تأتي أهمية دراسة علم الاجتماع لذوي الإعاقة الحركية الى عدة أسباب منها: تدني وضعيتهم في المجتمع المصري، ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والسياسية الناتجة أصلا عن نظرة المجتمع إليهم ومن هنا تعد الدراسة الراهنة من الدراسات المهمة في البيئة المصرية ، حيث ان فئة المعوقين حركياً

- يمثلون نسبة (كما ذكرنا فى البند السابق) لايسنهان بها فى اسنقرار الحباة السياسية المصرية .
- ٤- تناولها متغير المشاركة السياسية من منظور سوسولوجي، الذي يحاول التركيز على طبيعة الارتباط بين المشاركة السياسية بصورة عامة والخصائص الاساسية للمعوقين حركيا بصورة خاصة .
- ٥- أن قضية المشاركة السياسية ليست ظاهرة سياسية فقط، بل إنها ظاهرة اجتماعية يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الذين تختلف وضعيتهم الاجتماعية والسياسية، كما تتأثر مشاركتهم السياسية بالعديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى ينتمون اليها والمعوقين فئة من فئات المجتمع .
- ومن خلال الاسباب السابقة يمكن تحديد الاهمية النظرية والتطبيقية لتلك الدراسة فى :-

١- الاهمية النظرية

الإسهام فى الجهود العلمية وكذا فى إثراء التراث النظرى فيما يتعلق بموضوع المشاركة السياسية بشكل عام ونظيرتها لدى المعوقين حركيا على وجه الخصوص حيث يرجع ذلك الى ندرة الدراسات التى تدرس مشكلة الاعاقة الحركية وارتباطها بالحياة السياسية من منظور سوسولوجى .

٢- الاهمية التطبيقية

أ- المشاركة السياسية للمعوقين حركيا فى إحداث التنمية السياسية والتطور الديمقراطى خاصة فى ضوء ما يشهده المجتمع المصرى من تغيرات سياسية فى الوقت الراهن .

ب- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة فى تحسين وضعية المشاركة السياسية لاسيما بالنسبة للمعوقين حركيا والإرتقاء بها وتنميتها لديهم .

أولا منهجية الدراسة

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى تصور عن وضعية المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا، و يتم تحقيق هذا الهدف فقد من خلال الاجابة علي التساؤلات الآتية .

تساؤلات الدراسة

تمحورت مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس الآتى:-

ما مستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا ؟

وتنبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:-

١- ما معنى المشاركة السياسية ومصادرها ؟

٢- ما هو المستوى المعرفى السياسى لدى المعوقين حركيا ؟

وتشمل معرفتهم بالمشاركة السياسية - الديمقراطية - سلطات الدولة الثلاث- الأحداث السياسية .

٣- ما مستوى الاهتمام والنشاط السياسى لدى المعوقين حركيا ؟

ويشمل الأعمال السياسية مثل الاهتمام بالأمر السياسية و الانتماء إلى مجموعه سياسيه أو تبنى أفكار سياسيه معينه و العمل على نشرها أو تطبيقها .

٣- ما المطالب السياسية لدى المعوقين حركيا ؟

تشمل الاحتياجات مثل التصويت والترشح فى الانتخابات واحتياجات اقتصادية مثل الحصول على فرصة عمل له أو لأحد الأبناء بالإضافة إلى الاحتياجات الاجتماعية الأخرى فى مجال التعليم والصحة .

٤- ما معوقات المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا ؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الاستطلاعي للتعرف إلى مستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا ، فالأسلوب الوصفي مهم وضروري لهذه الدراسة، حيث يسعى للوصف الكمي والكيفي لأبعاد مستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا ، فمن خلال هذا الأسلوب نستطيع رصد خصائصهم ومدى مشاركتهم في الحياة السياسية .

أداة جمع البيانات

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من عينة المعوقين حركيا . وقد مرت أداة الاستبيان بالطرق التالية :-
- تحديد نوعية المعلومات التي تجيب على تساؤلات الدراسة .
- اعتمد الباحث في التأكد من صدق الأداة من خلال المحكمين، كما اعتمد أيضا في التأكيد من ثبات الاستمارة من خلال استخدام طريق (الاختبار المبدئي للاستمارة) على عينة مكونة من خمسة معوقين حركيا يمثلون مجتمع الدراسة الميدانية وبفاصل زمني بلغ عشرة أياما بين التطبيق في الأول والثاني ، ولقد وضح أن قيمة معاملات الارتباط بجميع المحاور ذات دلالة إحصائية بلغت (٠.٨) وان الاستمارة صالحة للتطبيق الميداني

وقد احتوت الاستمارة على ست أسئلة خاصة بالبيانات الأولية للمعوقين حركيا (خصائص العينة) و(٦) أسئلة خاصة بتساؤلات الدراسة .

هذا وقد تضمنت صحيفة الاستبيان عدة محاور :

- البيانات الأساسية.(خصائص العينة)
- تعريف المشاركة السياسية.
- مصادر معرفة المشاركة السياسية.
- مستويات المشاركة السياسية(المعرفة السياسية- الاهتمام والتشاط السياسي - المطالب السياسية)
- معوقات المشاركة السياسية للمعوقين حركيا.

عينة الدراسة

لاختيار عينة الدراسة اتبع الباحث الخطوات التالية:-

أولا اختار الباحث مركز منفلوط بطريقة عشوائية من المراكز التي تتكون منها محافظة أسيوط والتي يبلغ عددها إحدى عشر مركزاً وهي (مركز أسيوط - ديروط - القرصية - منفلوط - أبوتيج - ابنوب - الفتح - ساحل سليم - البدا ري - الغنايم - صدفا).

ثانياً اختار الباحث نسبة ٥٠% من عدد المعوقين حركياً بمركز منفلوط والبالغ (٥٠٠ معوق) (١٥)

وبعد تطبيق شروط العينة الخاصة بالسن اصبح العدد (٣٠٠ معوق) وبالتالي قد بلغ حجم العينة التي تطبق عليها الدراسة الميدانية (١٥٠ مبحوث).

شروط العينة

من حيث السن: أن يكون أفراد العينة من هم في سن ١٨ سنة فأكثر في السن القانوني للممارسات السياسية.

من حيث الإقامة: راعي الباحث مبدأ التنوع لكي تشمل العينة المقيمين في الريف والحضر.

خصائص العينة

من واقع الدراسة الميدانية تبين مايلي :-

١- ان ٨٧% من الذكور مقابل ١٣% اناث. وبلغ المتوسط الحسابي للسن (٣٤ سنة).

٢- إن الحالة الاجتماعية أو الزوجية للمبحوثين تبين أن (٤٨ %) منهم غير المتزوج في حين بلغت نسبة المتزوجين (٤٤ %) وأن حالة الأرامل (٧ %) في حين توجد نسبة (١ %) فقط مطلق .

٣- الحالة التعليمية للمبحوثين توضح أن ٣٨% منهم حاصلين علي الشهادة الابتدائية والإعدادية في حين حصل ٣٥% منهم علي دبلوم متوسط أو فوق متوسط بينما بلغت نسبة من لا يقرأون ولا يكتبون ٢١%، وجاءت نسبة الحاصلين علي مؤهل جامعي ٦% .

٤- تنوعت المهنة للمعوقين حركياً حيث تبين أن (٤٩ %) منهم من غير العاملين. ثم تأتي (١١ %) منهم يعملون في الوظائف الإدارية المختلفة و (٣ %) يعملون في مهنة المدرس بينما يوجد (٢٧ %) منهم يعملون كحرفيين في أعمال مختلفة مثل النجارة - الصيد - ترزي - سباك - سمكري سيارات وغيرها ، وأن (٩ %) منهم يعملون في التجارة والأعمال الحرة .

٥- أن ٥٨% من المبحوثين هم من الريف مقابل ٤٢% من الحضر .

مجالات الدراسة

أ- المجال البشري : أجريت الدراسة الميدانية على عينة من المعوقين حركياً في مركز منفلوط.

ب- المجال المكاني: مركز منفلوط بمحافظة أسيوط وهو يبعد ٢٦ كيلو متر شمال مدينة اسيوط .

ج- المجال الزمني : استغرقت فترة جمع البيانات من ٢٠١٢/٥/٣ إلي ٢٠١٢/٦/٤ .

ثانياً مفاهيم الدراسة

تعريف المعاق Handicap

تبين في المعاجم اللغوية ما يلي: رجل عوق :لا خير عنده، والجمع أعواق، وعاقه عن الشيء عوقه عوِّقاً: صرفه وحبس، وعاقه عن الشيء يعوق عوِّقاً: منعه منه- التَّعْوِيقُ والاعتِاقُ^(١٦)، كما ورد لفظ معوق أى شغله عنه فهو عائق والجمع عوق للعاق^(١٧).

وفي المعاجم الاجتماعية حاولت تحديد المقصود بالمعوقين، منها ما لم يفرق بين المعوق والعاهة والعائق وتناولتها على أنها كلها تعبير عن مفهوم واحد^(١٨)

ويعرف قانون تأهيل المعاقين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المعوق بأنه " كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولته عمله أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ، ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي نتيجة عجز خلقي به ."(١٩)

المفهوم الاجرائي للمعاق حركيا

يعنى وجود قصوراً أو عيباً وظيفياً يصيب عضواً أو وظيفة من وظائف الإنسان العضوية بحيث يؤدي إلى خلل يؤثر على قدرات الشخص الجسمانية والنفسية والعصبية فيصير معوقاً حركياً .

تعريف المشاركة السياسية Political Participation

تعددت تعريفات المشاركة السياسية وتراوح بين وصفها كعملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة للمساهمة بدافع ذاتي وعمل تطوعي في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم بشكل مباشر أو غير مباشر (٢٠)

وهي مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة تُعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع .(٢١)

وعلى الرغم من تعدد تعريفات المشاركة السياسية إلا أنها تنطوي على مضمون يتبلور في كونها جهوداً تطوعية تملئها الإرادة الحرة وتبذل بهدف التأثير في تحديد الأهداف العامة للمجتمع ويتعلق ذلك بالوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها ومتابعة تنفيذها بحيث تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع . (٢٢)

و من هنا فالمفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو : مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية .(٢٤) و عرفت باعتبارها مجموعة من الأنشطة التي يتم بمقتضاها مشاركة أفراد المجتمع في عدد من العمليات السياسية مثل اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ،وبعبارة أخرى الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة وأبنيتها واختيار المسؤولين فيها وتحديد سياستها . (٢٥)

وهي تعني عند صومائيل هانتجتون وجون نلسون Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلأً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعلاً أم غير فعال .(٢٦)

والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك . (٢٧)

وينتهي الباحث الى المفهوم الاجتماعي للمشاركة السياسية:

حيث ارتبطت المشاركة السياسية كمفهوم مدني بالدولة الرأسمالية الحديثة، فهي مفهوم غربي من حيث المنشأ والتطور، وتعني عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تفريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة .

ويمكن وضع مفهوم إجرائي للمشاركة السياسية في الدراسة الراهنة حيث تعني سلوك إرادي تطوعي من قبل المعوق يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحياة

السياسية العامة ومظاهرها بغرض المساهمة والتأثير في صنع القرار السياسي لتحقيق أهدافهم التي يريدون تحقيقها .

و يقاس مستوى المشاركة السياسية في الدراسة الميدانية من خلال عدة مؤشرات هي المعرفة السياسية – الاهتمام والنشاط السياسي - المطالب السياسية .

ثالثا الإطار النظري للدراسة

تعد الإعاقة الحركية صورة من أهم صور الإعاقة الجسمية التي تحد من قدرة الفرد على الحركة بصورة كلية أو جزئية وهى من أهم العوامل التي تعوق الفرد عن ممارسة النشاطات الفردية وإشباع حاجاته بنفسه وتحقيق تكيفه داخل مجتمعه وما ينتج عنها من تعطيل لأعضاء حركة المعوق عن وظائفها وما يترتب عليها من قصور مادي وما ينتج عنها من مشكلات اقتصادية وأسرية . وهناك نموذجين لتفسير الإعاقة وهما: -

١- النموذج الطبي للإعاقة Medical Model of Disability حيث يركز بشكل كبير على الملامح و الخصائص الأساسية للفرد من حيث البنية التكوينية العضوية .

٢- النموذج الاجتماعي للإعاقة Social Model of Disability الذي يعتمد على الخصائص الأساسية للمؤسسات الاجتماعية وما يسود المجتمع بشكل عام من أنساق قيم ومعتقدات تجاه الإعاقة و المعوقين.

علم الاجتماع والإعاقة الحركية

في الحقيقة أن الإعاقة الحركية تعتبر احدي أمراض الإعاقة التي يعاني منها الإنسان ومن ثم فان ظهور المرض وانتشاره وارتباطه بمجتمعات معينة يكشف عن الأصول الاجتماعية لهذا المرض وعلي هذا الأساس نجد أن هناك إسهامات متعددة يمكن أن يقدمها علم الاجتماع للطب والدراسات الطبية مثال ذلك دراسة الوسط الاجتماعي للمريض ولأسرته .^(٢٨)

والواقع أن هناك أربعة رواد في علم الاجتماع استطاعوا الإسهام المتميز في علم الاجتماع الطبي، وتوظيف المعرفة السوسولوجية في فهم الممارسة الطبية والصحة والمرض، وبالتالي تقديم نتائج علم الاجتماع للمشتغلين بالطب، لتدعيم فهمهم للمجتمع طالب الخدمة، ولتيسير الأداء المهني. ويأتي على رأس هؤلاء الرواد؛ حيث قدم Parsons بارسونز تحليلا سوسولوجيا لدور المريض، كما قدم روبرت ميرتون R. Merton إسهامات عديدة حول التعليم الطبي والنظرية الاجتماعية، ثم جاء الرائد الثالث اليوت فريدسون E.Freidson وتبعه دافيد ميكانيك D. Mechanic وما قدماه من دراسات حول سلوك المرض، وعلاقة الطبيب بالمرض، والأنماط المعيارية التي تحكم هذه العلاقة.^(٢٩)

ويشير D. Mechanic إلي أن الانتماءات الطبقيه والاجتماعية تعد مسؤولة عن المرض وتقييمهم له وذلك من خلال دراسته عن النظرة أفراد الطبقة العليا والدنيا للأمراض والإعاقات المختلفة وانتهي أن هناك خلاف بين الطبقيتين يرتبط بالخلفية الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها كل منهما.^(٣٠)

أنواع الإعاقة الحركية:

تشمل الآتي:

أ-المقعدون : المقعد بصفة عامة هو الشخص الذي لديه سبب يعوق حركته والذي كان يطلق عليه لفظ كسيح وهو ذلك الفرد الذي تعوق حركته ونشاطه الحيوي فقدان أو خلل أو عاهة أو مرض أصاب عضلاته أو مفاصله أو عظامه بطريقة تحد من وظيفتها العادية ، وبالتالي تؤثر على تعليمه وحالته النفسية .

ب- أمراض القلب : وهي متنوعة ومتعددة وتتمثل خطورتها في أنها تمس أهم عضو في جسم الإنسان يتحكم في سلامة حياة الفرد وبقائه وفي إصابته بمرض من الأمراض مما يهدد هذه الحياة وهذا الإبقاء .

ج- شلل الأطفال : أطلق هذا الاسم على المرض منذ أكثر من مائة عام عندما لاحظ الأطباء أن هناك مرضاً منتشراً بين الصغار مصحوباً بأعراض شلل في العضلات . وهو إعاقة تصيب الفرد وتؤدي إلى حدوث درجة من درجات الإعاقة الحركية التي تؤثر على استخدامه لعضلاته أو أطرافه مما يتولد عنه من تأثير على الحياة الطبيعية بصورة تامة أو نسبية.^(٣١)

د- الجوانب العصبية :

تتجم من اضطراب أو تلف في الجهاز العصبي المركزي الدماغ النخاع الشوكي ، ومن أهم الأعراض الرئيسية ما يلي :

- الحركات اللاإرادية .
- التشنجات المتكررة . الصداع المستمر - الغيبوبة .
- ارتخاء الأطراف - عدم التوازن^(٣٢) .

هـ- بتر الأطراف : البتر يعتبر أحد الإعاقات الجسمية الحركية التي يترتب عليها عدم وجود العضو نفسه وبالتالي أفقد الإنسان هذه الوظيفة التي وجد من أجلها هذا العضو مما يؤثر على الحياة الشخصية والاجتماعية والمهنية

و- الشلل الحركي والذئ له أنواع عديدة وهي

١-الشلل الحركي الرباعي : يشمل شلل الأقدام والذراعين وعدم القدرة على التحرك .

- ١- شلل نصف الجسم السفلي : وهو شلل الأقدام فقط .
- ٢- شلل نصف الجسم العلوي : وهو شلل الذراعين وشلل جانب كامل من جوانب الجسم ويشمل الذراع والقدم سواء اليمنى أو اليسرى . ويمكن أن يشمل شلل الوجه وعدم القدرة على التحدث .
- ٣- شلل جزئي : ويعني إصابة أحد الأطراف فقط .
- ٤- الشلل الثلاثي : وهو إصابة ثلاثة أطراف .
- ٥- الشلل الثنائي : ويعني إصابة الذراعين مع إصابة أقل شدة للقدمين .^(٣٣)

أسباب الإعاقة الحركية :

تقسم أسباب الإعاقة الحركية إلى:

١- أسباب وراثية جينية : وهي مجموعة الأمراض والعاهات أو الاستعداد للأمراض التي تنتقل عن طريق الجينات الموجودة في كروموسومات الخلية من الآباء والأجداد إلى الأبناء والأحفاد أي تنتقل من جيل إلى جيل حسب قوانين الوراثة .

٢- أسباب بيئية واجتماعية :

وهي حصيلة المؤثرات الخارجية التي بدأت تلعب دورها منذ الحمل إلى الولادة وتسير مع قوى الوراثة الجينية منذ نشأتها في علاقة تفاعلية وتشمل عدة مؤثرات

منها ما قبل الحمل ومنها ما بعد الحمل ومنها أثناء الولادة وأخيراً ما بعد الولادة (٣٤).

أ- مؤثرات ما قبل الحمل :

وتعني أن الضعف العام لصحة الأم وسوء تغذيتها وإهمالها في رعاية صحتها واكتسابها لعادات صحية غير سوية قبل الحمل يكون له اثر على صحة الجنين .

ب- مؤثرات ما بعد الحمل وقبل الولادة :

وتعني تعرض الجنين للإصابة نتيجة إصابة الأم بمرض معين ونوع التغذية وحالة الأم الصحية .

ج- مؤثرات أثناء الولادة :

تعني أن العوامل التي يتعرض لها الجنين أثناء عملية الولادة ذاتها مثل الاستعانة بغير المتخصصين في الولادة والاهمال في النظافة .

د- مؤثرات بعد الولادة :

وتعني مجموعة العوامل التي يتعرض لها الإنسان أثناء ممارسة حياته مثل الإصابة بشلل الأطفال والحمى الروماتزمية والدرن وحوادث الطرق والعمل والحرب .

ويمكن أن تحدث الإعاقة الحركية أيضاً للأسباب التالية (٣٥) :

- ١ - تشوهات خلقية سنة الولادة ومن أمثلة تلك فقدان الأطراف منذ الولادة - تقوس الساقين - انحراف العمود الفقري .
 - ٢ - الجروح وعادة تكون نتيجة جرح أو حادث ، ومن أمثلة ذلك الكسور والكدمات .
 - ٢ - إضطرابات الأنسجة والتي تحدث نتيجة عدم كفاية الدم الواصل إلى الأطراف وهذا يمكن أن يحدث بسبب حادث وتصلب الشرايين السكري - العدوى والأورام .
- وتظهر الإعاقة الحركية نتيجة للاضطرابات في البروتوبلازما والكروسومات الشاذة الغير عادية وتسمى عوامل وراثية . وقد تحدث لإدمان الكحوليات والكيماويات والإشعاعات والتلوث وسوء التغذية والتدخين والملوثات أثناء الحمل وتسمى عوامل قبل الولادة . وولادة الأطفال المبترين وتعني عدم اكتمال الطفل والولادة قبل الأوان والحوادث والجروح والأمراض ونقص التغذية وتسمى عوامل بعد الولادة (٣٦).

احتياجات المعاقين حركياً :

يرى Deborah Marks أنه من الضروري أن نحدد الاحتياجات التي يحتاجها الأفراد المعوقين حركياً من خلال المخططين وواضعي السياسات وأن تكون هذه الاحتياجات مرتبطة بميولهم ورغباتهم مع الاهتمام بأن احتياجاتهم لا تكمن في أجسامهم وقدراتهم الجسمية فقط (٣٧).

ويمكن تحديد الاحتياجات في:-

(١) احتياجات الفردية :

وتتمثل في :-

- أ- احتياجات بدنية مثل استعادة اللياقة البدنية وتوفير الأجهزة التعويضية .
- ب- احتياجات إرشادية مثل الاهتمام بالعوامل النفسية والمساعدة على التكيف وتنمية الشخصية .
- ج- احتياجات تعليمية مثل إفساح فرص التعليم المتكافئ لمن هم في سن التعليم مع الاهتمام بتعليم الكبار.

وفي دراسة أجريت في اليابان أثبتت أن حوالي ٨٧.٣% من المعوقين حركياً في حاجة للاحتياجات التعليمية . وقد أكدت على أن المحور الأساسي هو معرفة وتحديد التعليم الاجتماعي والأدائي المساعد في مقابل التعليم الاتصالي والتعبيري وتحليل العلاقة بين الاحتياجات التعليمية والأنشطة المتاحة^(٣٨).

(٢) احتياجات اجتماعية :

وتتمثل في:

- أ- علاقة: مثل توثيق صلات المعوق بمجتمعه وتعديل نظرة المجتمع إليه .
 - ب- تدعيمية : مثل الخدمات المساعدة التربوية والمادية واستثمارات النقل والاتصال والإعفاءات الضريبية الجمركية .
 - ج- الاحتياجات الأسرية : مثل تمكين المعوق من الحياة الأسرية الصحيحة .
 - د - ثقافية : مثل توفير الأدوات والوسائل الثقافية ومجالات المعرفة .
- وفي دراسة قام بها Taub Diane عن المرأة المعاقة حركياً وجد أن المرأة المعاقة حركياً في حاجة للتطبيع الاجتماعي مع إعاقته الحركية من خلال التفاعل مع الآخرين من الأسوياء ، وهي في حاجة لخطط تنمية للتفاعل والألفة مع الآخرين الأسوياء^(٣٩).

(٣) احتياجات مهنية :

وتشتمل على^(٤٠):-

- أ- تهيئة سبل التوجيه المهني المبكر والاستمرار فيه لحين الانتهاء من العملية التأهيلية التي تعوق القيم المهنية وتأمين استمراره فيها .
 - ب- تشريعية مثل إصدار التشريعات في محيط تشغيل المعوقين وتوفير فرص العمل التي تناسبهم .
 - ج- حاجات محمية : تتعلق بإنشاء المصانع المحمية من المنافسة لفئات من المعاقين يتعذر إيجاد عمل لهم مع الأسوياء .
 - د - احتياجات إندماجية مثل توفير فرص الإحتكاك والتفاعل المتكافئ مع بقية المواطنين جنباً إلى جنب .
- ويضيف الباحث ان للمعوقين احتياجات سياسية تتمثل في مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية .

مشكلات المعاقين حركياً :

يتعرض المعوق حركياً لمجموعة من المشكلات هي :

المشكلات النفسية وتشمل^(٤١) .

- أ- الشعور الزائد بالنقص والشعور بالنقص اتجاه يحمل صاحبه على الاستجابة بالخوف الشديد والقلق والانسحاب .
- ب- الشعور الزائد بالعجز وهو يخلق نمطاً من المعوقين ذلك النمط الذي يتقبل الواقع ويستكن للواقع ويحاول استخدام ضعفه في استخدام عطف الآخرين.

ج- عدم الشعور بالأمن والإطمئنان سواء نحو حالته الجسمية فهو لا يطمئن على الجري والوثب وعدم الاطمئنان للغير في اتجاهات واستجابات الآخرين .
د - الإسراف في الوسائل الدفاعية حيث يميل إلى النكوص السلوكي في مستواه لاعتماده على الآخرين .

المشكلات الاجتماعية وتشمل

أ- المشكلات الأسرية : إن مشكلة المعوق حركياً لا يمكن أن تكون مشكلة خاصة بالمعوق نفسه بل هي مشكلة عامة لجميع أفراد الأسرة ، ان وجود المعوق في الأسرة يجعل علاقات الأسرة مضطربة طالما كانت إعاقته تحول دون كفايته في أداء دوره الاجتماعي .

كذلك تواجه هذه الأسر مشكلات تؤثر على صحتها وتقديمها للرعاية لهؤلاء المعوقين وقد صنفوا الباحثين من خلال المقابلات المختلفة أن هذه المشكلات تتمثل في تركيز الاهتمام بالعباية والاهتمام بالمعوقين ومعرفة العلاقة بين المتطلبات الحركية التي يحتاجها المعاق مع الاهتمام بالنواحي النفسية والعاطفية له، الوقت المتاح للفرد الذي يقوم بالرعاية والاهتمام بذلك المعوق^(٤٢) .

ب- المشكلات الترويحية : إن الفرد بحاجة ماسة دائماً إلى الترويح والاستمتاع بوقته وإن المعوق حركياً تنقصه الإمكانيات أو قلة الحركة أو عدم الاستطاعة ليقوم بممارسة الترفيه والاستمتاع بوقته .

ج- مشكلات الصداقة : إن عدم شعور المعوق بالمساواة مع زملائه وأصدقائه وعدم شعور هؤلاء بكفاءته يؤدي إلى استجابات سلبية حيث ينطوي المعوق على نفسه وينسحب من هذه الصداقات أو يتخذ المواقف السلبية نحوها .

المشكلات الاقتصادية

حيث تسبب الإعاقة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي قد تدفع المعوق إلى مقاومة العلاج وتكون سبباً في انتكاس المرض ومنها:

- أ- تحمل الكثير من نفقات العلاج .
- ب- انقطاع الدخل أو انخفاضه خاصة إذا كان المعوق هو العائل الوحيد للأسرة .
- ج- قد تكون الحالة الاقتصادية سبب في عدم تنفيذ خطة العلاج .

المشكلات التعليمية وتشتمل

- أ- عدم توافر مدارس خاصة وكافية للمعوقين .
- ب- الآثار النفسية السلبية لإعاقة الطفل المعوق بالمدارس العادية .
- ج- الشعور بالرغبة والخوف الذي ينتاب التلاميذ عند رؤية المعوق وانعكاس ذلك على سلوك المعوق .
- د - تؤثر بعض العاهات على قدرة المعوق على استيعاب الدروس .

مشكلات العمل

من العوائق المجتمعية التي تواجه المعاقين حركياً للحصول على عمل والفرص المنعدمة أمامهم بسبب الاعتقادات السلبية العديدة التي يحملها الكثير بأن هؤلاء المعوقين غير قادرين على أداء الأعمال المكلفين بها^(٤٣) .

المشكلات الطبية وتشتمل عدم توافر المراكز العلاجية التي يمكن أن ترعى ظروف ومشكلات المعوقين الصحية ، وكذلك عدم توافر الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية بالإضافة إلى طول فترات العلاج الطبي لبعض حالات الإعاقة

المشكلات الخاصة بالتأهيل وهي

- ١- عدم توافر الأجهزة التعويضية بشكل إيجابي .
- ٢- عدم التزام الدقة في إعداد هذه الأجهزة فتخرج في صورة غير مناسبة تعقد الإجراءات الخاصة بحصول المعوق على الأجهزة التعويضية .
- ٣- خلو مراكز التأهيل من الإشراف الطبي والنفسي الدائم .^(٤٤)
- ٤- قضية نقص الكوادر والكفاءات المدربة في بعض مراكز التدريب المهني وخاصة الإعداد الأكاديمي وقضية تحديث برامج التأهيل المهني إذ أن معظم هذه البرامج تقليدية ، وقضية تشغيل الأفراد المدربين في سوق العمل وموقف أصحاب العمل من تشغيل هؤلاء في مؤسساتهم .^(٤٥)

رؤية حول المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية ، إذ يُعرف إعلان "الحق في التنمية " الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م عملية التنمية بأنها : "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، إذا كان الأمر كذلك، فإن المشاركة تصبح مطلباً ضرورياً في المجتمع"^(٤٦)

ومن ثم فإن مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠٠١ في حاجة إلى ارادة جادة للعمل الوطني ، وقياسات دقيقة لتحديد مسئولية الإنجاز .فلقد كشفت الثورة عن حقيقة القدرات الحيوية في مصر لبناء وجه حضارى جديد لشخصية مصر في عالم الغد. تنمية الوعي ببعض المفاهيم الداعمة لمشاركة المواطن المصري في بناء مستقبل مصر ، مثل: المشاركة السياسية ، الانتماء ، مسئوليات المواطنة المصرية ، ثقافة الديمقراطية ، ممارسات السلوك الديمقراطي، الصوت الانتخابي ، الدستور وغيرها .

مستويات ومؤشرات المشاركة السياسية:

تختلف مستويات المشاركة السياسية بصورة عامة ما بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد من زمن إلى آخر ومن نظام حكم إلى آخر ، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية هي^(٤٧)

- ١- المستوى الأول :وهو المستوى الأعلى ويشمل النشاط في العمل السياسي ويجب أن تتوفر في هؤلاء النشاط مجموعة شروط هي:-
 - أ -عضوية منظمة سياسية.
 - ب -التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.
 - ج -حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.
 - د -المشاركة في الحملات الانتخابية.
 - هـ - توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.
 - و -الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
- ٢ - المستوى الثاني :ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي ، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.
- ٣- المستوى الثالث :ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو يشاركون

اضطراباً في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة. ويمكن التمييز كذلك بين عدة مستويات للمشاركة حيث يرى البعض تصنيف الأفراد وفقاً للمشاركة إلى أربعة مستويات^(٤٨).

الأول يضم المشاركين الذين يمارسون حقوقهم السياسية ويهتمون بما يدور من أحداث ولديهم الشعور بالفاعلية السياسية وهم نشطون في التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب وجماعات المصالح والضغط

أما المستوى الثاني فيضم المهتمين وهم مشاركون بالمعنى الضيق المتمثل في متابعة الأخبار السياسية ومناقشة الأحداث العامة مثلاً

ويشمل المستوى الثالث السلبيين وغير المهتمين بما يجري حولهم من أحداث ، وأخيراً ينضم المستوى الرابع الذين يقومون بأشكال غير تقليدية للمشاركة كالمظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب والاعتيالات السياسية.

وبالنسبة لمؤشرات عملية المشاركة السياسية فهي :-

١- الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بزملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

٢- المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى .

٣- التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

٤- المطالب السياسية وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية^(٤٩).

الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية

لكي تصبح المشاركة السياسية ذات دلالة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، حيث تتجسد فقط في عملية التصويت أو المشاركة في الاستفتاءات والأحزاب السياسية. أما إذا قصدنا علم السلطة فإننا نوسع المفهوم ليصبح معناها دالاً على كل أشكال علاقات القوة التي تحكم المجتمع كعلاقة قوة بين أفراد بعضهم البعض أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز^(٥٠).

وأهم الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين هما

١- الممارسات المدنية وتشمل:-

- لتسجيل في القوائم الانتخابية.

- الكتابة السياسية في الصحافة والإعلام.

- النقاش مع الآخر.

- الانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب.

- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

- المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.

٢-المظاهرات : وهي التجمعات التي تحدث في الطريق العام للتأثير على الحكام في النظام السياسي.

أشكال و قنوات المشاركة السياسية

هنالك مجموعة أشكال و قنوات للمشاركة السياسية منها:

١- المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية:

وهي المشاركة التي تتم من خلال تأدية المسؤولين السياسيين لوظائفهم الثابتة، كرئيس

الدولة والوزراء وغيرهم.

٢- المشاركة المنظمة

وهي المشاركة التي تتم من خلال أطر مؤسساتية أو تنظيمات قائمة، وتشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، أو الأجهزة التي تقوم بتجميع المطالب الفردية والتعبير عنها كالأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.

٣- المشاركة المستقلة أو الانفرادية

وهي مشاركة الفرد بصورة فردية، بحيث يحدد المواطن الوسيلة التي يرغب في المشاركة بها وكذلك درجة مشاركته.

وتفتقر المشاركة وجود قنوات يتمكن الناس من خلالها من التأثير في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، فالعلاقة السوية بين الدولة والمجتمع ينبغي أن تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم في اتخاذ القرارات، وكلما ازدادت المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة كلما كان ذلك دليلاً على كون الدولة تعبر تعبيراً أميناً عن توجهات المجتمع وتطلعاته . وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين.^(٥١)

وتتحد أنماط المشاركة السياسية في:

١- الأنشطة التقليدية مثل التصويت والانضمام الى الاحزاب.

٢- الأنشطة غير التقليدية وهي التغيير عن المطالب والاحتجاج الى الحكومة.^(٥٢)

ثالثاً المشاركة السياسية وحقوق ذوي الإعاقة الحركية

تشكل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عامل محفز ليس لحركة ذوي الإعاقة فقط بل وللكتير من المنظمات العاملة بالمجال، لا تختلف حقوق ذوي الإعاقة عن غيرهم من حيث المبدأ وأن كانت تختلف ببعض التفاصيل، فمن حقهم التمتع بكل الحقوق الواردة بالمواثيق الحقوقية، ورغم ذلك عاني ذوي الإعاقة من حرمان كبير من الحقوق الأساسية وخاصة المدنية.

وحيث أن المشاركة تتطلب حداً مقبولاً من القدرات، ومن النفوذ والسيطرة، فإنها تتطلب أيضاً مزيداً من التمكين، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية قدرة أي شخص على مزاوله أي نشاط اقتصادي مشروع، ومعناه من الناحية الاجتماعية الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومعناه من الناحية السياسية حرية اختيار تغيير الحكام على كل مستوى بدءاً من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس الجمهورية.^(٥٣) ومن هنا تشمل المشاركة السياسية لذوي الاعاقة الحركية الاتي :-

أ- الحقوق السياسية لذوي الإعاقة

١- تنص المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوق هؤلاء في المشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم.

٢- وعموماً تنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ على أن تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية الخطوات المناسبة من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في إدارة الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع غيرهم.

٣- ولتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة، ألزمت الفقرة (ب) من المادة ٢٩ الدول باعتماد تدابير إيجابية لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعالة في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، وفي الأحزاب السياسية وكذلك في إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. (٥٤)

ب- القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية

١- قضية الاقتراع العام تتمثل في :-

أ- يعتبر مفهوم الاقتراع العام أساس الديمقراطية الحديثة. وهو يشمل توسيع نطاق الحق في التصويت ليستفيد منه المواطنون (أو الرعايا) الذين بلغوا سن الرشد ككل ب - وتقر الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بحق كل مواطن في أن "يُنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة.

ج- وتلزم المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف بضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق السياسية بما في ذلك الحق في أن يُنتخبوا ويُنتخبوا.

٢- قضية الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب تشمل:

أ- لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باعتماد جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المعينة والجديدة لتكفل إمكانية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعملية على قدم المساواة مع الآخرين (الفقرة الفرعية '٢' من الفقرة (أ) من المادة ٢٩).

ب- تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على عدد من التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لضمان ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في التصويت على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين. واستناداً إلى الفقرة (أ) من المادة ٢٩، تشمل هذه التدابير، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال.

(ب) حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت عن طريق الاقتراع السري.

(ج) السماح للشخص المعني، عند الاقتضاء، وبناء على طلبه، باختيار شخص يساعده على التصويت. (٥٥)

واقع المشاركة السياسية لذوي الإعاقة

إذا كان من الصعب معرفة واقع المشاركة السياسية بالبلاد العربية بشكل عام، فالحال أكثر صعوبة بالنسبة لمشاركة ذوي الإعاقة، ويعود ذلك لغياب التصنيف الفئوي للمشاركة، فمن الممكن أن نجد نسب تقريبية لمشاركة المرأة، الأقليات، أما ذوي الإعاقة فهم خارج التصنيف، فالقوانين العربية غالباً ما تأخذ بالمساواة الشكلية

بين ذوي الإعاقة وبين غيرهم من المواطنين، ولا نجد في الواقع نسب محددة لمشاركة ذوي الإعاقة بالانتخابات العربية إلا نادراً، مثل السودان حيث أعلنت بعض المنظمات أن مشاركة ذوي الإعاقة بأخر انتخابات برلمانية لم تتجاوز ٢%، ولكن هذا الوضع أخذ بالتغير، حيث أصدرت بعض البلاد العربية قوانين خاصة بذوي الإعاقة مثل، الأردن، البحرين، الكويت، وتسير باقي البلاد العربية بهذا الاتجاه خاصة بعد توقيعها جميعاً على الاتفاقية الدولية والاعتراف بالحقوق الواردة بها، ونجد مؤشر قوي لذلك في ترتيبات الانتخابات البرلمانية بالأردن ٢٠١٠، حيث خصصت الأردن ٢٥٥ مركز اقتراع للانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، ووضعت إجراءات خاصة لتيسير مشاركة ذوي الإعاقة، مرافقين، مترجمي لغة إشارة، كراسي متحركة، وكانت هذه التيسيرات استجابة لحملة نشطة قام بها ذوي الإعاقة بالأردن (حملة تكافؤ) حيث طالبت الحملة بتوفير الترتيبات الضرورية لمشاركة ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم.^(٥٦)

منظمات ذوي الإعاقة وتفعيل المشاركة السياسية

في الحقيقة أن منظمات الإعاقة ، تملك تراث يلقي بجذوره بالتاريخ العربي منذ عقود، ولديها من الخبرات المتراكمة ما يؤهلها لقيادة حركة الإعاقة نحو أفق جديد يتسق مع المنهج الحقوقي، ولكن هذه الخبرات نفسها تعد سلاح ذو حدين، فالغالبية الكاسحة من المنظمات ، تبنت لزمان طويل التفسير الطبي للإعاقة، ومزجت بين هذا التفسير وبين التراث الديني والأخلاقي الخاص بالمنطقة العربية، وقد سيطر ومازال المنهج الخدمي الخيري على عمل غالبية المنظمات .
والحقيقة أن منظمات الإعاقة قد وجدت نفسها أمام حالة جديدة تماماً على مجال الإعاقة منذ ٢٠٠٦ ، موعد صدور الاتفاقية الدولية، فهذه الاتفاقية المتفردة التي تخلت عن التفسير الطبي وتبنت مفاهيم النظرية الاجتماعية .
ووضعت منظمات الإعاقة أمام مرحلة جديدة تحتاج لتغيير جذري على المستوى الفكري، وإعادة صياغة للاستراتيجيات المعمول بها منذ عقود.

حيث على منظمات الإعاقة القيام بالاتييس :-
أولاً: توسيع قاعدة مشاركة ذوي الإعاقة بالأنشطة المختلفة، كما يجب أن تكون المشاركة فاعلة وموضوعية، بحيث يكتسب ذوي الإعاقة خبرات متنوعة بالعمل الأهلي ويشاركوا بتطويره.

ثانياً: المساعدة بتكوين منظمات الإعاقة، التي يتولها بالكامل ذوي الإعاقة أنفسهم وأسرهم، وأن تبني هذه المنظمات على أسس حقوقية (منظمات دفاعية) بحيث تقوم بشكل أساسي بالمطالبة بحقوق ذوي الإعاقة ومواجهة الانتهاكات المختلفة لحقوقهم.

ثالثاً: تبني برامج إعلامية ودعائية تناهض التمييز ضد ذوي الإعاقة، وتطالب بالمشاركة الكاملة المساوية للآخرين، وفضح صور وأشكال التمييز المختلفة.

رابعاً: تكوين الشبكات والتحالفات، ووضع برامج عمل مشتركة بين عدد كبير من المنظمات بالبلاد العربية المختلفة.^(٥٧)

رابعاً: تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تصورات و آراء المبحوثين

جدول: (١) التوزيع النسبي لتصورات المبحوثين حول معنى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة

تصورات المبحوثين حول معنى المشاركة السياسية	ك	%
لعب دور في الحياة السياسية	٩٦	٦٤
المشاركة في الانتخابات	٨٣	٥٥
العمل التطوعي	٧٥	٥٠
التأثير في القرارات السياسية	٦٢	٤١
الإسهام في أجهزة الحكومة والحكم المحلي	٤٩	٣٢
تحقق الديمقراطية والحرية	٤٧	٣١
تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان	٤٥	٣٠
المساهمة في صياغة سياسة الدولة	٢٠	١٣

توضح بيانات الجدول تصورات المبحوثين من المعوقين حركياً حول معنى المشاركة السياسية ، حيث جاء في المرتبة الأولى أنها تعنى لعب دور في الحياة السياسية وكانت النسبة (٦٤ %) تليها أنها المشاركة في الانتخابات بنسبة (٥٥ %) ثم أنها العمل التطوعي بنسبة (٥٠ %) والتأثير في القرارات السياسية بنسبة (٤١ %) ثم تأتي في المرتبة الخامسة أنها تعنى الإسهام في أجهزة الحكومة والحكم المحلي بنسبة (٣٢ %) ثم تحقيق الديمقراطية والحرية بنسبة (٣١ %) وفي المرتبة السابعة تعنى تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بنسبة (٣٠ %) ، وفي المرتبة الثامنة والأخير أنها تعنى المساهمة في صياغة سياسة الدولة وكانت نسبتها (١٣ %) .

هذه الاستجابات تبين أن هناك تصورات مختلفة ومتنوعة لدى المبحوثين من المعوقين حركياً في معرفتهم لمعنى المشاركة السياسية وهو شيء جيد يفيد سوسولوجياً أن هناك وعى لهذه الفئة بمعنى المشاركة السياسية وضرورتها في المجتمع إلا أن هناك معوقات تقف مانعا في قيام هذه الفئة بالمشاركة في الحياة السياسية .

جدول: (٢) التوزيع النسبي لمصادر معرفة المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة

المصادر	ك	%
التلفزيون	١٣١	٨٧
الإذاعة	١٢٢	٨١
الصحف	٩١	٦٠
الجمعيات الأهلية	٨٧	٥٨
الأحزاب السياسية	٧٤	٤٩
الأسرة والأصدقاء	٦٦	٤٤
مؤسسات التعليم	٣٤	٢٢

يبين الجدول السابق مصادر معرفة أفراد العينة من المبحوثين (المعوقين حركياً) للمشاركة السياسية حيث جاء التلفزيون في المرتبة الأولى لمصادر المعرفة بنسبة ٨٧ % يليه الإذاعة بنسبة ٨١ % ثم الصحف بنسبة ٦٠ % ثم تأتي الجمعيات الأهلية في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٨ % .
وعلى التوالي الأحزاب السياسية بنسبة ٤٩ % ثم الأسرة والأصدقاء بنسبة ٤٤ % وأخيراً مؤسسات التعليم بنسبة ٢٢ % .

ويلاحظ من بيانات الجدول أن هناك مصادر متعددة لمعرفة المشاركة السياسية للمعوقين حركياً فبطبيعة الحال تأتي وسائل الإعلام المختلفة في المراكز الأولى ، وهي المتاحة دائماً لأفراد العينة وخاصة في المنزل ، ثم لها الجمعيات الأهلية وهي أكثر المؤسسات الخدمية التي تتعامل مع المعوقين من خلال خدماتها الصحية والتعليمية والاقتصادية بالإضافة إلى الندوات السياسية التي تقيمها ، وأخيراً المؤسسات الأخرى السياسية وجماعة الأسرة والأصدقاء والمؤسسات التعليمية التي تساهم في المعرفة السياسية لهم .

جدول: (٣) التوزيع النسبي لتوضيح المعرفة السياسية لدى عينة الدراسة

المعرفة السياسية	ك	%
الشخصيات السياسية البارزة	٧٤	٤٩
معنى الديمقراطية والحرية	٦١	٤٠
العدالة الاجتماعية والسياسية	٥٥	٣٦
القضايا السياسية	٤٣	٢٨
الخلافات بين القوى السياسية	٣٢	٢١
أعضاء مجلسي الشعب والشورى في دائرتي	٣١	٢٠
برنامج الأحزاب السياسية	٢٥	١٦
برنامج مرشحي رئاسة الجمهورية	٢٢	١٤
قراءة الكتب السياسية	١٣	٨
معنى المواطنة بين الناس	٨	٥
سلطات الدولة الثلاث (تشريعية - قضائية - تنفيذية)	٦	٤

يشير الجدول إلى جوانب المعرفة السياسية للمعوقين حركياً حيث جاءت معرفتهم بالشخصيات السياسية في المركز الأول بنسبة (٤٩ %) يليها معرفتهم بمعنى الديمقراطية والحرية بنسبة (٤٠ %) وفي المركز الثالث معرفتهم للعدالة الاجتماعية والسياسية بنسبة (٣٦ %) ثم تتوالى جوانب المعرفة كما هو موجود بالجدول حتى معرفتهم بسلطات الدولة الثلاث بنسبة (٤ %) .

وتفسر نتائج الجدول سوسولوجياً إلى ضعف المعرفة السياسية للمبحوثين من المعوقين حركياً ، حيث كانت أعلى نسبة لجوانب المعرفة الأولى معرفتهم بالشخصيات السياسية البارزة (٤٩ %) أقل من النصف والجانب الأخير معرفتهم بسلطات الدولة الثلاث بنسبة (٤ %) وهي نسبة محدودة للغاية .

وهذا يرجع إلى أن هذه الفئة كانت مستبعدة من العمل السياسي أو حتى التفكير فيه في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لعدم اهتمام النظام السياسي والأحزاب السياسية بالتوعية والمشاركة السياسية لهذه الفئة .

جدول: (٤) التوزيع النسبي لتوضيح الاهتمام والنشاط السياسي لعينة الدراسة

الاهتمام والنشاط السياسي	ك	%
متابعة الأحداث السياسية الوطنية	٦٩	٤٦
حضور الندوات السياسية	٥٧	٣٨
المشاركة في الحملات الانتخابية	٤٤	٢٩
المشاركة في التصويت	٣٣	٢٢
المشاركة في الحوارات السياسية	٣٢	٢١
تشجيع الأصدقاء للانتماء الحزبي	٢٠	١٣
الترشيح في الانتخابات (المحلية – البرلمانية)	١٩	١٢

تبين بيانات الجدول الاهتمام والنشاط السياسي للمعوقين حركياً والتي جاءت في المرتبة الأولى متابعة الأحداث السياسية الوطنية بنسبة (٤٦ %) يليها حضور الندوات السياسية بنسبة (٣٨ %) ، وفى المرتبة الثالثة المشاركة في الحملات الانتخابية بنسبة (٢٩ %) ، والرابعة المشاركة فى التصويت بنسبة (٢٩ %) ثم توالى أساليب الاهتمام والنشاط السياسي كما هو موجود بالجدول .

ويلاحظ من الجدول أن هناك مجموعة من الأساليب المختلفة التي يستخدمها المعوقين حركياً في التعبير عن اهتمامهم وأنشطتهم السياسية ولكن كانت بنسب ضعيفة ، حيث كان الأسلوب الذي احتل المرتبة الأولى وهو متابعة الأحداث السياسية بنسبة (٤٦ %) وهو أقل من المتوسط يمثل نسبة ضعيفة ، وفى المرتبة الأخيرة جاء أسلوب الترشيح في الانتخابات (المحلية – البرلمانية) بنسبة (١٢ %) وهي نسبة ضعيفة جداً أيضاً .

وهذا يوضح سوسولوجياً للباحث أن إبعاد المعوقين وخاصة حركياً عن الحياة السياسية في الفترات السابقة أدى بهم إلى عدم الاهتمام بالأمر السياسي مما يدفعهم إلى قلة اهتمامهم بالنشاط السياسي وهو أمر ضروري أوضحت الدراسة الراهنة

جدول: (٥) التوزيع النسبي لتوضيح المطالب السياسية لعينة الدراسة

المطالب السياسية	ك	%
الاشتراك في الاحتجاجات السياسية ضد أنظمة الحكم	٩٧	٦٤
تقديم الشكاوى للمسؤولين	٩٣	٦٢
الاتصال بالأجهزة الرسمية	٨١	٥٤
الحصول على مسكن ملائم	٧٤	٤٩
الحصول على وظيفة	٧١	٤٧
حزب سياسي للمعوقين	٦٢	٤١
نقابة للمعوقين	٥٤	٣٦
الاشتراك في الأحزاب السياسية	٣١	٢٠
الترشيح في الانتخابات (المحلية – البرلمانية)	١٩	١٢
وزير من المعوقين	٧	٤

يوضح الجدول المطالب السياسية للمعوقين من المعوقين حركياً ، وكانت هذه المطالب على التوالي حيث جاء الاشتراك في الاحتجاجات السياسية ضد أنظمة الحكم في المركز الأول بنسبة ٦٤ % ثم تقديم الشكاوى للمسؤولين بنسبة (٦٢ %) والاتصال بالأجهزة الرسمية بنسبة (٥٤ %) ثم الحصول على مسكن ملائم بنسبة (٤٩ %) والحصول على وظيفة بنسبة (٤٧ %) ثم تأتى مطالبهم في تكوين حزب سياسي للمعوقين بنسبة (٤١ %) وتكوين نقابة للمعوقين بنسبة (

٣٦ %) ثم الاشتراك في الأحزاب السياسية بنسبة (٢٠ %) والترشيح في الانتخابات المحلية والبرلمانية بنسبة (١٢ %) وأخيراً مطلبهم في وجود وزير في الحكومة يمثل المعوقين بنسبة (٤ %) .

هذه البيانات تدل الباحث أن هناك مطالب كثيرة للمعوقين أغلبها وفي الدراسة الراهنة النواحي السياسية التي كانت متروكة في الأوقات السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ومن ثم ففي هذه الفترة الراهنة يطالب بها هذه الفئة وهي حق من حقوقهم السياسية التي أولتها لهم الجمعية العامة للأمم المتحدة وجمعيات حقوق الإنسان الدولية والعربية والمحلية .

جدول: (٦) التوزيع النسبي لمعوقات المشاركة السياسية لعينة الدراسة

المعوقات	ك	%
عدم تلبية مطالب المعوقين	١٢١	٨٠
النظرة السلبية للمعوقين	١٠٧	٧١
إبعاد الدولة المعوقين عن المشاركة في الحياة السياسية	٩٤	٦٢
البعيد عن السياسة وأكل العيش أفضل	٨٧	٥٨
الأحزاب السياسية لا تسعى إلا لمصالحها الخاصة	٧٥	٥٠
الأمية السياسية	٧٤	٤٩

يبين الجدول المعوقات المختلفة التي تقف عائقاً أمام مشاركة المعوقين حركياً في الحياة السياسية والتي جاءت في أولها عدم تلبية مطالب المعوقين بنسبة (٨٠ %) تليها في المرتبة الثانية النظرة السلبية للمعوقين بنسبة (٧١ %) وفي المرتبة الثالثة إبعاد الدولة (المتمثلة في النظام السياسي الحاكم السابق) المعوقين عن المشاركة في الحياة السياسية بنسبة (٦٢ %) ثم البعد عن السياسة وأكل العيش أفضل في المرتبة الرابعة (٥٨ %) ، وفي المرتبة الخامسة أن الأحزاب السياسية لا تسعى إلا لمصالحها الخاصة فقط بنسبة (٥٠ %) ووجود الأمية السياسية لدى المعوقين يمنعهم من المشاركة السياسية بنسبة (٤٩ %) .

هذه البيانات تشير إلى أن هناك معوقات كثيرة للمشاركة السياسية للمعوقين وهي أمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع خطط وسياسات الدولة الراهنة وفي الحكومات الجديدة لتلاشي هذه المعوقات وإدخال هذه الفئة المهمة من فئات المجتمع للدخول والمشاركة في الحياة السياسية .

جدول (٧) مستوى المشاركة السياسية

مستوى المعنوية	معامل الارتباط	مستوى المشاركة السياسية
٥ %	٠.٣٣	١- المعرفة السياسية
٥ %	٠.٣٩	٢- الاهتمام والنشاط السياسي
٥ %	٠.٥٨	٣- المطالب السياسية
٥ %	٠.٤٣	المستوى الكلي للمشاركة

يشير الجدول إلى مستوى المشاركة السياسية لدى المبحوثين من المعوقين حركياً ، حيث اتضح الآتي :

أن هناك مستوى ضعيف بالمعرفة السياسية للمبحوثين حيث بلغت ٠.٣٣ ، وهي علاقة إيجابية ضعيفة توضح المعرفة السياسية الضعيفة لدى المبحوثين حول المشاركة السياسية من خلال معامل الارتباط (C) .

أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين تصورات المبحوثين والاهتمام والنشاط السياسي ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (C) ٠.٣٩ ، وهذا يوضح أن الاهتمام والنشاط السياسي لدى المعوقين حركياً ضعيف لأسباب شخصية ومجتمعية وقومية . أن هناك علاقة ذات دلالة واضحة إحصائية إيجابية بين تصورات المعوقين حركياً ومطالبهم السياسية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (C) ٠.٥٨ ، وهي علاقة إيجابية بسيطة تقترب من القوية وهذا يفسر سوسولوجياً أن هناك رغبة ملحة للمعوقين حركياً في الوصول إلى مطالبهم السياسية وتحقيقها.

بلغت قيمة مستوى المشاركة السياسية للمبحوثين ٠.٤٣ وهي تدل على أن مستوى المشاركة السياسية للمعوقين ما زال ضعيفاً في المجتمع المصري وهذا يحثنا إلى اجراء العديد من الدراسات السوسولوجية والسياسية لأنهم فئة مهمة من فئات المجتمع تحث إلى العناية والاهتمام السياسي في ظل الجو الديمقراطي .

نتائج الدراسة :

١- أوضحت الدراسة تصورات المبحوثين من المعوقين حركياً لمعنى المشاركة السياسية من خلال أنها لعب دوراً في الحياة السياسية (٦٤ %) ، والمشاركة في الانتخابات (٥٥ %) ، والمساهمة في صياغة سياسة الدولة (١٣ %) - تمثلت مصادر معرفة المشاركة السياسية في وسائل الإعلام المختلفة والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية وجماعة الأصدقاء والمؤسسات التعليمية .

٢- أوضح معامل الارتباط (C) أن هناك مستوى ضعيف بالمعرفة السياسية للمبحوثين ٠.٣٣ وهي علاقة ضعيفة بين تصورات المبحوثين ومعرفتهم السياسية والتي تمثلت هذه المعرفة في الشخصيات السياسية البارزة بنسبة (٤٩ %) ، ومعرفتهم بمعنى الديمقراطية والحرية ٤٠ % ، والعدالة الاجتماعية والسياسية (٣٦ %) ، وأخيراً معرفتهم بسلطات الدولة الثلاث بنسبة ٤ % وهي نسب ضعيفة تشير إلى تدنى مستوى المعرفة السياسية للمبحوثين .

٣- أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين تصورات المبحوثين والاهتمام والنشاط السياسي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (C) ٠.٣٩ ومن بين جوانب الاهتمام والنشاط السياسي التي ذكرها المبحوثين متابعة الأحداث السياسية الوطنية (٤٦ %) ، حضور الندوات السياسية (٣٨ %) ، الترشيح في الانتخابات (المحلية - البرلمانية) (١٢ %) ويرجع ضعف هذه العلاقة من خلال عدم إتاحة الفرصة للمعوقين حركياً بالاهتمام والنشاط السياسي في الفترات السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

٤- أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين تصورات المعوقين حركياً ومطالبهم السياسية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (C) ٠.٥٨ ، وهى علاقة إيجابية بسيطة توضح رغبة المعوقين حركياً في المطالبة بحقوقهم السياسية والتي منها الاشتراك في الاحتجاجات السياسية ضد أنظمة الحكم الظالمة (٦٤ %) ، ثم تقديم الشكاوى للمسؤولين (٦٢ %) وتعيين وزير للمعوقين (٤%)

٥- أن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلاً أمام المشاركة السياسية للمعوقين حركياً ومنها عدم تلبية مطالبهم (٨٠ %) ، النظرة السلبية لهم (٧١ %) ، إبعاد الدولة المعوقين عن المشاركة في الحياة السياسية (٦٢ %) ، الأمية السياسية (٤٩%) .

٦- انتهت الدراسة الميدانية أن مستوى المشاركة السياسية للمعوقين حركياً بلغ ٠.٤٣ . وهى نسبة اقل من المتوسط تتطلب تضافر الجهود المختلفة لرفع درجة ومستوى المشاركة السياسية لدى المعوقين حركياً تتمثل الجهود فى التوصيات التالية.

توصيات الدراسة

تأتى التوصيات فى ضوء ماأسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج لتضع تصورا مقترحا لزيادة فعالية المشاركة السياسية للمعوقين حركياً كالتالى :-

ويرى الباحث وضع خطة للدمج السياسي للمعوقين في الحياة العامة فهو واجب أخلاقي وإنساني تفرضه القيم الاجتماعية والدينية وحق للمعوق في ظل الحياة الديمقراطية، ويتمثل في :-

١- علاقة تفاعلية مشتركة بين طرفين.
٢- يمثل المعوقين أحد طرفي هذه العلاقة ويمثل المجتمع بما فيه من أفراد عاديين و مؤسسات - تشريعات الطرف الأخر والذي يساعد الطرف الأول في تحقيق المطالب السياسية.

٣- يتم تفعيل هذه العلاقة من خلال برامج وأنشطة متعددة تتعلق بالأمور السياسية.
٤- تؤدي منظمات المجتمع بكافة أنواعها التعليمية والاجتماعية والسياسية أدورا مهمة في توجيه التفاعل بين الطرفين من خلال:

- الاهتمام بعقد الندوات والمحاضرات التي تزيد من وعي المعوقين بالمعرفة السياسية وكيفية الاستفادة منها في المشاركة في الحياة السياسية (قام الباحث بإلقاء ندوة عن قضية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لمديرى الجمعيات الاهلية التى تتعامل مع المعوقين باسيوط والبالغ عددها ٣٢ جمعية وكانت الندوة بتنظيم الاتحاد الاقليمي للجمعيات الاهلية بالتعاون مع مركز اعلام اسيوط .

- التوسع فى عمل المجلات والنشرات المتخصصة في مجال رعاية المعوقين والتي تنمي من وعيهم سياسيا (كمشاركتهم فى الانتخابات اما بالتصويت او الترشيح وبيان الحقوق القانونية فى المجال السياسى.

- تنظيم اللقاءات والندوات والمناقشات الجماعية وورش العمل والاستعانة بالمختصين فى علوم الاجتماع والسياسة والقانون .

- تخطيط البرامج التي تساعد المعوقين على اكتساب المهارات والخبرات الحياتية فى مجال السياسة والتي تساعدهم على الاندماج في المجتمع مثل الحفلات والمعسكرات.

- الاهتمام بالبرامج التي تشجع المعوقين على المشاركة في مواجهة مشكلاته السياسية واستخدام الأسلوب العلمي في تحديدها والتدريب على التفكير المنطقي

السليم القائم على المناقشة والحوار لمواجهةها وتنمية قدراتهم على اتخاذ قرارات إيجابية نحو مشكلاتهم.

ويرى الباحث ان هذا التصور يتطلب مجموعة من المهارات :

- ١- مهارة الاستقلالية : من خلال تحقيق التوازن بين ما يفعله المعوق لنفسه وما يفعله للآخرين في المجال السياسي.
- ٢- مهارة التفاعل الإيجابي بينه وبين المؤسسات التي تعمل في مجال السياسة .
- ٣- مهارة حل المشكلات وتحديد المطالب.

ويعتمد التصور المقترح على مجموعة من الأدوات هي :

- ١- الندوات والمحاضرات : المناقشات الجماعية في مجال السياسة:
- ٢- المقابلات المختلفة مع المسؤولين السياسيين : النشرات والتقارير : والتي تهتم بالمعوقين وقضاياهم وبرامج تأهيلهم ونشر الوعي المجتمعي للإعاقة وأثارها وكيفية التصدي لها وتشجيع البحوث في مجال رعاية وتأهيل المعوقين .
- ٣- الدورات التدريبية وورش العمل في الامور السياسية.

- بالإضافة الى التصور السابق هناك توصيات عامة هي :-

- ١- ضرورة إنشاء وزارة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة تهتم بتلبية مطالبهم المختلفة وليس مجلس أعلى للإعاقة.
- ٢- تفعيل الدور الإيجابي لوسائل الإعلام والبرامج الإرشادية وتحسين صورة المعوق في المسلسلات والأفلام.
- ٣- تأهيل البنية التحتية لذوي الإعاقة (مباني - جامعات - مدارس - أرصفة - مؤسسات عامة.
- ٥- ضرورة تخصيص موقف السيارات الأقرب لدائرة الانتخابات للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- ٦- تفعيل المواثيق الدولية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز بين المواطنين.

المراجع

- ١- علي عبد الرازق جابي ، الشباب والمشاركة السياسية ، بحث منشور في عاطف غيث وآخرون،مجالات في (علم الاجتماع المعاصر)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، صص٥٢٢-٥٣٢.
- ٢- الجمعية العامة للأمم المتحدة :اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين .الدورة السابعة، 16 يناير 3 -فبراير 2005 ، نيويورك
- ٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): (المؤتمر العربي الإقليمي حول معايير التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، ٢٩ مايو 2003 بيروت. www.un.org/esa/socdev/enable/rights/ahc7docs/ahc7report-a.do
- 4 - Council of Europe: Council of Europe adopts Disability Action Plan 2006-2015, Norway. www.norwaycoe.org/social/disabilities+action+plan.htm
- ٥- دولة الكويت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدراسة الاستشارية: إمكانية دمج الفئات الخاصة في المجتمع الكويتي التقرير النهائي، فبراير، ٢٠٠٧، ص٩-١٥.
- ٦- إسماعيل على سعد ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٧٩ - ٣٨٣.

- ٧- حسني محمد أحمد، المشاركة السياسية في العصر الإسلامي الحديث- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨ص ١٣٥.
- ٨- أحمد على عبد العال الدردير ، الشباب والمشاركة السياسية – دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج ، رسالة(دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج – جامعة أسيوط ، ١٩٩٢.
- ٩- عبدالله إبراهيم الحمدان ، اتجاهات طلاب الجامعات السعودية نحو المعوقين حركياً دراسة مسحية لطلاب وطالبات قسم التربية الخاصة (جامعة الملك سعود) وطلاب قسمي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (جامعة الإمام) كلية الدراسات العليا أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ماجستير قسم العلوم الاجتماعية ، ٢٠٠١م.
- ١٠- على عبد الرازق ،مرجع سابق ، ص ٥٢.
- ١١- احمدزايد ،المصري المعاصر" ، مقارنة نظرية امبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، يناير، ١٩٨٩ص.٢٣
- 12- Human Rights and Disability,- Http : // www. Unhchr.ch / disability / intro.htm, 2006 , pp 1-5
- 13- Http: // Www.Unstats-stats.un.org/ unsd / demographic / concerns / disability / disaffirm. Asp
- ١٤- مديرية الشؤون الاجتماعية باسيوط ، ادارة التأهيل ، ٢٠١٢.
- ١٥- مركز تأهيل المعوقين بمنفلوط ، محافظة اسيوط ، ٢٠٠١٢.
- ١٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٩٩صص٤٧٦-٤٧٧
- ١٧- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول، تركيا المجلد الثاني ، ١٩٧٢ ، صص٦٣٧.
- ١٨- يحي حسن درويش ، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة١٩٩٨ ص.٧٣
- ١٩- قانون تأهيل المعاقين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، المطابع الاميرية ' القاهرة.
- ٢٠- على عبد الرازق جلبي ، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص.١٠٥
- ٢١- عبد الهادي الجوهري ،المشاركة الشعبية،دراسة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،١٩٨٤ص١٣٥.
- ٢٣- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠ ، ص ٣١٧.
- 24 - Lucian W. Pye. Aspects of Political Development, Little Brown Series in Comparative Politics Boston, MA: Little, Brown, and Gabriel Abraham Almond and G. Bingham Pingham Powell, Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown Series in Compative Politics, an Analytic Study (Boston, MA: Little , Brown, 1966), PP. 52-55.
- ٢٥- حمدي عبد الرحمن ، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين في (مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ،(٧ ديسمبر ١٩٩٣ - الثقافة السياسية في

- مصر بين الإستمرارية والتغير ، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، الطبعة الاولى ، المجلد الثانى ، ١٩٩٤ ، ص ٩.
- 26- Samuel P. Huntington and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries “ Cambridge, MA: Harvard University Press 1976, P. 3.
- ٢٧- سعد الدين إبراهيم، محرر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٨٦.
- ٢٨- محمد عباس إبراهيم، الطب الشعبي والمعتقدات الشعبية، دراسة في الانثروبولوجيا الطبية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ٤٣-٤٥.
- ٢٩- على المكاوي. علم الاجتماع الطبي -مدخل نظري، تقديم محمد الجوهري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩، صص ٢٨-٢٩.
- 30- David Mechanic, Medical Sociology, New York , The Free Press A Division of Macmillan Publishing co., Inc., , P. 261
- ٣١- عبد المحي محمود حسن صالح ، متحدوا الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٧٨-٨٤ .
- ٣٢- يوسف شلبي الزعمت ، يوسف شلبي الزعمت ، التأهيل المهني للمعوقين ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.
- 33- William L. Heward and Others, Exeptioned Children, Forth Edition, Macmillan Publishing , New York, 1992., P. 8
- ٣٤- إبراهيم عبد الهادي المليجي ، الرعاية الطبية والتأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ .
- ٣٥- يوسف شلبي الزعمت ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- 36- Rosalie Ambrosine and Others, Social Work and Social Welfare , Brooks Cole , U. S. A, 2001, P. 248.
- 37- Deborah Marks, Disability controvrsial debates and Psychosocial Routldge , London, 1999, P. 96.
- 38- Horis Higeo, Learning needs and activity Limitation, of Elderly Japanese with Physical Disabilities Osaka University of Education , 2003. , P. 585.
- 39-Taub, Diane, Stigma Management Strategies among Women with Physical Disabilities , Southern, Illinois University Carbondale , Peer Reviewed Journal , Vol. 25, April 2004, P. 169.
- ٤٠- عبد المحي محمود حسن ، متحدوا الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٧ .
- ٤١- إقبال إبراهيم مخلوف ، الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ص ٨٧- ٨٨ .
- 42 - Shewchuk, Richard and Others, Using Cognitive Mapping To understand Problems Experienced by Family Caregivers of Persons

With Severe physical Disabilities, Journal of Clinical Psychology in Medical Settings , Vol. 11, No 3, Sep. 2004, PP. 141,150.

43 - Crewe Sandra Edmonds, Motivated but Fearful : Welfare reform disability School of Social Work, Disability and the Black Community , New York, 2002, PP. 55-56.

٤٤- ماهر أبو المعاطي على ، ماهر أبو المعاطي على ، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المعاقين ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، حلوان ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥٢ .

٤٥- فاروق الروسان ، قضايا ومشكلات في التربية الخاصة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٣ .

٤٦- إيمانويل بالداشي، وآخرون ، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٢، العدد ٠٢، صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠٠٥، ص ٢٠ .

٤٧- السيد عليوه ومنى محمود، المشاركة السياسية ، موسوعة الشباب السياسية ، سلسلة خاصة يصدرها مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ١٨١ .

48- David Routh & Frank Wilson; The Comparative Study of Politics, New Jersey Englewood Cliffs, Prentice- Hall, 1980, PP.151-153.

٤٩- ابراهيم أبراشي، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله فلسطين ، ١٩٩٨ ص ص ٢٥١-٢٥٤ .

٥٠- علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط 1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ ، ص ٨٦-٩١ .

٥١- ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، بيروت، يناير ٢٠٠٠، ص ١١٩ .

٥٢- محمد نبيل الشيمي ، انماط المشاركة السياسية وأهميتها، الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٥٤ ، ١ أبريل ٢٠٠٩، ص ٦٧ .

٥٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣، ص ٢١ .

٥٤- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة التاسعة عشرة ، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدراسة الموضوعية التي أعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة ١٢-٢١٠-٢١١-٢٠١١، صص ٥-٧ .

٥٥- المرجع السابق نفسة صص ٨-١٩ .

٥٦- سمير فاضل إبراهيم ، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالوطن العربي، مركز بن خالدون، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

57.http://www.houqouqi.com/portal/ar/showIssuerrb.asp?IDIssuerrb=1

Political participation for people with motor disabilities A field study

Hamdy Ahmed Sayed Abo Mesaad

Assistant professor (sociology) Departement of social planning
Faculty of Social Work (Assiut university-Egypt)

Abstract:

This study seeks to gain access to an idea about the status of political participation among physically disabled.

the problem of the study was centered in the main question as follows: -

What is the level of political participation in physically disabled?

The researcher used the descriptive and exploratory questionnaire applied to the sample (150 Quested).

The study concluded that the value of the level of political participation of respondents 0.43 which indicate that the level of political participation for persons with disabilities is still weak in the Egyptian society and recommended a plan for political integration of disabled persons in public life.